



السيد رئيس البلدية المحترم

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: القطعة رقم (٤٠) حي (١٧) البقيع حوض ٢٨ المدينة

بناء على الوثائق المتوفرة في المعاملة نود أن نضع بين أيديكم الآتي:

- ❖ ٢٠١٠/٢/١٦ صور كتاب من البلدية يشير أن القطعة خارج حدود المخيم.
- ❖ ٢٠١٠/٤/١٥ مراسلة من البلدية للوكالة لطلب مخططات للمخيم.
- ❖ ٢٠١٠/١٠/١٣ كتاب صادر من الوكالة - القسم القانوني - يفيد ان القطعة ضمن مخيم الأمعري.
- ❖ ٢٠١٠/١٠/٣١ صدور مخطط موقع للقطعة المذكورة (لغرض المحكمة) باسم السيد عيسى عبد الله سالم الطويل بعد المداولات الداخلية، والتي يشير بعضها الى عدم حسم وجود القطعة داخل أو خارج المخيم.
- ❖ ٢٠١١/٥/٢ مراسلة من البلدية للوكالة حول القطعة المذكورة بخصوص عقود الاستئجار ودفع البذل.
- ❖ ٢٠١١/٥/٤ مراسلة من الوكالة - القسم القانوني - يؤكد أن القطعة تقع ضمن المخيم حسب المخططات الموجودة لدى الوكالة والتي زودتها بها الحكومة الأردنية.
- ❖ إن القطعة تقع ضمن هيكلية المدينة المصدق ٢٠٠٣ وأنها خارج المخيم، ولكن الإشارات كما ذكرت مختلفة بهذا الخصوص، خاصة منها الوارد في ملف البناء غير المرخص على القطعة.

إضافة إلى وجود وثائق صادرة عن مدير مخيم الأمعري وكذلك المكتب التنفيذي لشؤون اللاجئين بخصوص كون القطعة داخل المخيم.

❖ المالك يدفع عن القطعة ضريبة أملاك وكذلك معارف.

أوصي حضرتكم بطلب استشارة من المستشار القانوني للبلدية وذلك بسبب الاختلاف في الوثائق، وخاصة أن وكالة الغوث تؤكد حسب سجلاتها والخرائط الموجودة لديها بان القطعة تقع ضمن حدود المخيم المؤجرة لها من الحكومة الأردنية وهذا يناقض الكتاب الصادر عن البلدية.

واقبلوا الاحترام،،

م. عزمي الخطيب/ رئيس قسم التخطيط

٢٠١١/٥/١٤